الإمارات دبي الوطني

٢٦ أكتوبر ٢٠٠٩

الإمارات دبي الوطني يعلن نتائج الربع الثالث من عام ٢٠٠٩

أداء قوي في الربع الثالث من العام

ارتفاع صافي أرباح الربع الثالث بنسبة ٣ % ليصل إلى ١,١ مليار درهما

صافي أرباح التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر يصل إلى ٣,٢ مليار درهما

دبي – ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٩ :

أعلن بنك الإمارات دبي الوطني أكبر مجموعة مصرفية في الشرق الأوسط من حيث الأصول، اليوم عن نتائجه لفترة التسعة أشهر من عام ٢٠٠٩، المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩.

أبرز النتائج المالية:

دخل قوي وتحسن في الفعالية يدفعان الأداء المالي

- **ارتفاع إجمالي الدخل في التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ بنسبة ٢٤ %** ليصل إلى ٨,٣ مليار درهما مقارنة بـ ٦,٧ مليار درهما لنفس الفترة من العام الماضي

- **ارتفاع أرباح العمليات التشغيلية قبل مخصصات انخفاض القيمة**، في التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٩ ، بنسبة ٣٦ % لتصل إلى ٥,٦ مليار درهم (في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨ مبلغ ٤,١ مليار درهما)

- **تحسن نسبة التكاليف للدخل لتصل إلى ٣٢,٢ %** للربع الثالث من عام ٢٠٠٩ من خلال الإدارة المستمرة للتكاليف (في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨ نسبة ٣٧,٩ %)

- **انخفاض صافي أرباح التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ بنسبة ١٤ %** ليصل إلى ٣,٢ مليار درهم مقارنة بالفترة ذاتها من عام ٢٠٠٨(٣,٧ مليار درهم) بسبب مخصصات متحفظة لانخفاض القيمة الائتمانية

- **ارتفاع صافي أرباح الربع الثالث بنسبة ٣ % ليصل إلى ١,١ مليار درهما** مقارنة بالربع الثالث من عام ٢٠٠٨

تحسن كبير في قاعدة رأس المال والسيولة بسبب نجاح مبادرات الإعداد المثالي للميزانية العمومية والدعم المستمر من الحكومة الاتحادية والمحلية

- ارتفاع **القيمة الإجمالية للأصول بنسبة ٣ % عند ٢٩١,٠ مليار درهم** مقارنة بـ ٢٨٢,٤ مليار درهما كما في نهاية عام ٢٠٠٨

- ارتفاع **قروض العملاء** بنسبة ٤ % لتصل إلى ٢١٧,١ مليار درهما من ٢٠٨,٩ مليار درهما كما في نهاية عام ٢٠٠٨

- ارتفاع **ودائع العملاء** بنسبة ١٣ % لتصل إلى ١٨٣,٦ مليار درهما من ١٦٢,٣ مليار درهما كما في نهاية عام ٢٠٠٨

- **تحسن نسبة القروض إلى الودائع لتصل إلى ١١٨ % كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩** من نسبة ١٢٧ % كما في نهاية الربع الماضي.

- **تم دعم مركز رأس المال عن مستويات عام ٢٠٠٨ لتصل نسبة ملاءة رأس المال إلى ١٩,٩ %** (١١,٤ % كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨) وارتفاع نسبة الشق الاول من رأس المال لتصل إلى ١٢,٧ % (٩,٤ % كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨)

استمرار جودة الائتمان عبر محافظ البنك من الشركات والأفراد

- **ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى ١,٨٨ % من ١,٥٦% كما في الربع الثاني من عام ٢٠٠٩ تماشياً مع التوقعات**

تتقدم عملية توحيد الاعمال تماماً وفق الخطط الموضوعة لها لتكتمل بنهاية العام ٢٠٠٩

وتعليقاً على أداء المجموعة، قال معالي أحمد حميد الطاير، رئيس مجلس الإدارة في بنك الإمارات دبي الوطني : " يستمر أداء بنك الإمارات دبي الوطني بتحقيق نتائج قوية في ربع السنة الثالث من عام ٢٠٠٩، تماشياً مع أدائه في الفترات المنصرمة من العام مما يعكس نجاح أعمالنا ويعزز مكانتنا

الرائدة في القطاع المصرفي في المنطقة. وقد شهد الربع الثالث من العام، استمراراً للاستقرار في الأوضاع الاقتصادية المحلية والدولية واتجاهات الاسواق والثقة بها. وبالرغم من ذلك، سنستمر في اعتماد استراتيجيتنا ونهجنا المتحفظ في عملياتنا المصرفية. إن نجاح أكبر عملية دمج مصرفية في المنطقة قد أثبت قدرتنا على استثمار الفرص التي تحقق قيمة مضافة لمساهمينا وإننا على ثقة بقدرات وامكانيات بنك الإمارات دبي الوطني على الاستمرار في تحقيق المزيد من النجاح."

وقال السيد ريك بدنر، الرئيس التنفيذي للإمارات دبي الوطني: " على الرغم من البيئة الملينة بالتحديات التي واجهتها عملياتنا التشغيلية في التسعة أشهر الأولى من العام ، فقد كان أداؤنا المالي قوياً للغاية، حيث حققنا نمواً في الدخل خلال هذه الفترة. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى القاعدة الواسعة لأعمالنا، بالإضافة إلى الادارة الفعالة للتكاليف من خلال الترشيد المستمر وعملية توحيد الأعمال. إن إطار عملنا المتحفظ والضخم للائتمان وإدارة المخاطر يعود بثماره فيما يتعلق بتوافق العمليات الائتمانية مع توقعاتنا، وبالتزامن مع تركيزنا على تعزيز الميزانية العمومية، فقد قمنا باتخاذ خطوات لدعم قاعدة رأس المال خلال التسعة أشهر الأولى من العام، وقمنا بتحسين حجم التمويل لدينا إلى حد كبير."

لمحة عن الوضع المالي:

مليون درهما	٩ أشهر المنتهية في ٢٠٠٩/٩/٣٠	٩ أشهر المنتهية في ٢٠٠٨/٩/٣٠	نسبة التغير (%)
إجمالي الدخل	٨,٢٧٨	٦,٦٦٤	+٢٤ %
نفقات تشغيلية	(٢,٦٦٧)	(٢,٥٢٥)	+٦ %
أرباح تشغيلية قبل مخصصات انخفاض القيمة	٥,٦١١	٤,١٣٩	+ ٣٦ %
مخصصات انخفاض القيمة	(٢,٣٧٤)	(٨١٠)	+ ١٩٣ %
أرباح تشغيلية	٣,٢٣٧	٣,٣٢٩	- ٣ %
إطفاء الأصول غير الملموسة	(٧١)	(٦١)	+ ١٥ %
شركات زميلة	(٢)	٣٩٩	- ١٠١ %

صافي الارباح	٣,١٦٤	٣,٦٦٧	- ١٤ %
	==========	==========	==========
نسبة التكاليف للدخل	٣٢,٢ %	٣٧,٩ %	- ٥,٧ %
صافي هامش الفائدة	٢,٥٥ %	١,٩٦ %	+ ٠,٥٩ %
ربحية السهم (درهم)	٠,٥٧	٠,٦٦	- ١٤ %
العائد على متوسط حقوق المساهمين (%)	١٨,٤ %	٢٤,٤ %	- ٦,٠ %

مليار درهما	كما في ٢٠٠٩/٩/٣٠	كما في ٢٠٠٨/١٢/٣١	نسبة التغير (%)
إجمالي الأصول	٢٩١,٠	٢٨٢,٤	+ ٣,١ %
قروض	٢١٧,١	٢٠٨,٩	+ ٣,٩ %
ودائع	١٨٣,٦	١٦٢,٣	+ ١٣,١ %
نسبة ملاءة رأس المال	١٩,٩ %	١١,٤ %	+ ٨,٥ %

إجمالي الدخل:

ارتفع إجمالي الدخل للتسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٩ بنسبة ٢٤ % ليصل إلى ٨,٢٧٨ مليار درهما مقارنة بـ ٦,٦٦٤ مليار درهما في الفترة المناظرة من عام ٢٠٠٨. ارتفع إجمالي الدخل في الربع الثالث من عام ٢٠٠٩ حيث زاد الإجمالي بنسبة ٣٩ % ليصل إلى ٢,٧٦٨ مليار درهما من ١,٩٨٥ مليار درهما كما في الربع الثالث من ٢٠٠٨

وصل صافي دخل الفائدة إلى ٥,٤٨٨ مليار درهما في التسعة شهور الأولى من عام ٢٠٠٩ ومبلغ ١,٨٤٥ مليار درهما في الربع الثالث من عام ٢٠٠٩ بزيادة بنسبة ٣٣ % ونسبة ٣٢ % على التوالي عن الفترات المقابلة لها في عام ٢٠٠٨ بسبب النمو في الإقراض المتحفظ وتحسن هامش الفائدة في عام ٢٠٠٩ ليصل إلى ٢,٥٥ % بعد أن كانت ١,٩٦ % في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨. ويعود التحسن في هامش الفائدة إلى زيادة عوائد الأصول من خلال الأعمال المصرفية للشركات والأفراد والإدارة النشطة لبنود الميزانية العمومية مما عدّل الزيادة في تكاليف التمويل.

وسجل الدخل من غير عوائد الفائدة تحسنا عن العام الماضي بنسبة ١١ % لتصل إلى ٢,٧٩٠ مليار درهما في الربع الثالث من عام ٢٠٠٩. ويعود سبب تلك الزيادة إلى التحسن الايجابي في أسعار السوق التي سجلت أرباحاً في مجال الاستثمارات والأوراق المالية الأخرى، والتي تم موازنتها جزئيا من خلال انخفاض الرسوم الخاصة بالتمويل التجاري وأنشطة الضمانات الجديدة في التسعة شهور الأولى من عام ٢٠٠٩.

إجمالي التكاليف :

ارتفعت التكاليف في فترة التسعة شهور المنتهية بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ بنسبة ٦ % لتصل إلى ٢,٦٦٧ مليار درهما مقارنة بالفترة ذاتها من عام ٢٠٠٨ مقارنة بنمو في الدخل بنسبة ٢٤ % عن نفس الفترة. وارتفعت التكاليف في الربع الثالث من عام ٢٠٠٩ بنسبة ١٠ % لتصل إلى ٨٥٠ مليون درهما من ٧٧٤ مليون درهما كما في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨ ولكن انخفضت بنسبة ٦ % مقارنة بالربع الثاني من عام ٢٠٠٩ (٩٠٦ مليون درهما).

وانخفضت نسبة التكاليف للدخل في التسعة شهور الأولى من عام ٢٠٠٩ إلى ٣٢,٢ % من ٣٧,٩ % كما في العام السابق، بينما انخفضت النسبة في الربع الثالث من عام ٢٠٠٩ إلى ٣٠,٧ % من ٣٩,٠ % في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨. ويعتبر اتساع الفارق بين الدخل والتكاليف شيئاً إيجابياً تم تحقيقه من خلال الإدارة الفعالة للتكاليف والتنفيذ المتسارع لعمليات توحيد الاعمال تزامناً مع الاستثمار الضخم الذي يقوم به البنك في مجال تقنية المعلومات والأنظمة الأساسية وأدوات الحوكمة والرقابة.

جودة الأصول وتخفيضات القيمة:

ما زالت محفظة ائتمانات الإمارات دبي الوطني تتميز بالقوة في كل من قطاعي خدمات الشركات والأفراد، مع الزيادة المتوقعة في حالات القروض المتعثرة وغير الفاعلة. وقد ارتفعت نسبة القروض المتعثرة باستثناء الأوراق المالية الاستثمارية المخفضة بنسبة ١,٨٨% في الربع الثالث من عام ٢٠٠٩ من ١,٥٦ % كما في الربع الثاني من عام ٢٠٠٩ ونسبة ٠,٩٥ % خلال عام ٢٠٠٨.

وارتفعت مخصصات التخفيض على الاصول المالية للشهور التسعة الأولى من عام ٢٠٠٩ لتصل إلى ٢,٣٧٤ مليار درهما مقارنة بـ ٨١٠ مليون درهما في الفترة المقابلة لها من عام ٢٠٠٨ ويعود ذلك إلى زيادة متوقعة في مخصصات معينة لانخفاض القيمة في محافظ خدمات الشركات والأفراد، وإضافة مبلغ ٩٥٧ مليون درهما إلى مخصصات انخفاض قيمة المحافظ الاستثمارية، وذلك كإجراء احترازي في ظل الظروف الحالية.

قروض وودائع العملاء

بلغت قروض العملاء كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ (بما في ذلك التمويل الإسلامي) ٢١٧,١ مليار درهما، محققة نموا بنسبة ٣,٩ % منذ نهاية ٢٠٠٨.

ووصلت ودائع العملاء كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ إلى ١٨٣,٦ مليار درهما بزيادة بنسبة ١٣,١ % عن مجموعها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨.

صافي الأرباح :

وصل صافي الأرباح للمجموعة في التسعة شهور المنتهية بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ إلى ٣,١٦٤ مليار درهما بانخفاض بنسبة ١٤ % مقابل ما تم تحقيقه من نتائج قياسية في الفترة المقابلة من عام ٢٠٠٨ (٣,٦٦٧ مليون درهما) بسبب مخصصات انخفاض القيمة الائتمانية التي قام البنك بوضعها في عام ٢٠٠٩ وسجلت المجموعة صافي أرباح في الربع الثالث من العام الحالي، ١,٠٥٣ مليار درهما بزيادة بنسبة ٣ % مقابل الربع الثالث من عام ٢٠٠٨ (١,٠١٩ مليار درهما) وزيادة بنسبة ٢٤ % عن الربع الثاني من عام ٢٠٠٩ مبلغ ٨٥٢ مليون درهما.

رأس المال

زادت نسبة ملاءة رأس مال البنك بقوة لتصل إلى ١٩,٩ % من ١١,٤ % بنهاية عام ٢٠٠٨ ، وتحسنت نسبة ملاءة الشق الاول من رأس المال أيضا من ٩,٤ % كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٢,٧% كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩.

وتعود هذه الزيادة في رأس المال بشكل أساسي إلى إصدار أوراق مالية دائمة للشق الاول بقيمة ٤ مليار درهم في الربع الثاني من العام الحالي لمؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية وقوة الأرباح

المدورة والمكتسبة خلال الفترة وتحويل ودائع وزارة المالية إلى رأس مال الشق الثاني في الربع الأول من عام ٢٠٠٩.

تطورات عملية توحيد الاعمال

تتواصل عملية توحيد الاعمال بصورة جيدة ومن المتوقع أن يتم إنجازها في موعدها المحدد في الربع الرابع من عام ٢٠٠٩ . وشهد الربع الأخير من العام الانتقال الناجح لأنظمة قروض الأفراد إلى النظام المصرفي الأساسي الجديد "فين وان" ودفتر الأستاذ العام على "أوراكل" وتوحيد أجهزة مركز الاتصال، وسيكون الإنجاز النهائي هو نقل عملاء بنك دبي الوطني إلى النظام المصرفي الأساسي " فيناكل" وذلك في نوفمبر ٢٠٠٩.

ويعتبر أحد أهم مراحل عملية توحيد الاعمال، هو إتمام الاندماج من الناحية القانونية الذي من المتوقع أن يتم في الربع الأخير من عام ٢٠٠٩، وبعد إتمام الاندماج من الناحية القانونية ، وانتقال حسابات العملاء إلى النظام المصرفي الجديد يهدف البنك إلى إطلاق العلامة التجارية الجديدة ابتداء من شهر ديسمبر.

أداء الأعمال :

الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات:

كانت التسعة شهور الأولى من عام ٢٠٠٩ إيجابية لقطاع الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات حيث حققت نموا في الأعمال وقاعدة العملاء على الرغم من التحديات الاقتصادية الحالية. وحققت محفظة الودائع نموا بنسبة ٢٣ % في الشهور التسعة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ مع استمرار التحفظات على الضمانات الجديدة. وزادت العوائد الجديدة بنسبة ٦ % في الربع الثالث من عام ٢٠٠٩ لتصل إلى ٢,٣٥٣ مليار درهما من ٢,٢١٧ مليار درهما كما في الفترة المقابلة من عام ٢٠٠٨.

وكان إطلاق الأعمال المصرفية الخاصة للإمارات دبي الوطني إحدى أبرز الانجازات في الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠٠٩، وهي تضم ٥٠ مديرا للعلاقات وسجلت نمواً متسارعاً. وفازت هذه الإدارة مؤخرا بجائزة " أفضل بنك في مجال الخدمات المصرفية الخاصة في الشرق الأوسط" وذلك خلال مؤتمر القمة التاسعة عشر وحفل توزيع الجوائز لأفضل البنوك في إدارة الثروات والخدمات الخاصة حول العالم.

وازداد توسع شبكة فروع الإمارات دبي الوطني وهي الأكثر انتشارا في الدولة في التسعة أشهر الأولى المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ بعد إضافة ٥ فروع جديدة ليصل مجموعها إلى ٩٩ فرعا.

الأعمال المصرفية للهيئات والمؤسسات:

على الرغم من الركود الاقتصادي العالمي، سجلت إدارة الأعمال المصرفية للهيئات والمؤسسات نجاحا في هذا الربع من السنة بما حققته من نمو مالي ونمو في الأعمال. وحققت الأعمال المصرفية للهيئات والمؤسسات في الربع الثالث من عام ٢٠٠٩ نموا قويا بنسبة ٨١ % مقارنة بالربع الثالث من عام ٢٠٠٨ بينما كانت الإيرادات أعلى بنسبة ٥٦ % للتسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ مقارنة بالفترة المقابلة من عام ٢٠٠٨ . ارتفعت ودائع الأعمال المصرفية للهيئات والمؤسسات بنسبة ٢٣ % منذ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ وزادت محفظة السلف بنسبة ٩ % منذ نهاية عام ٢٠٠٨ ، ومع حصة سوقية تبلغ خمس أصول الشركات في الدولة تقريبا ، تحتل الإدارة، مركزاً ريادياً في القطاع.

واستمرت إدارة الأعمال المصرفية للهيئات والمؤسسات في التركيز على السيولة من خلال الجهود الحثيثة وتوجيه المصادر نحو السيولة مما ادى إلى نمو قوي للودائع.

وقامت إدارة الأعمال المصرفية للهيئات والمؤسسات في السابقة بتطوير مجموعة منتجاتها من خلال التمويل المهيكل والقروض المشتركة ومجموعة من منتجات المعاملات المصرفية التي تتم عن طريق الصراف الآلي، وذلك لتعزيز العلاقات مع العملاء. وقد لعب قسم المعاملات المصرفية التي تتم عن طريق الصراف الآلي دورا رئيسيا في فتح قنوات دخل جديدة من المنتجات والخدمات غير

النقدية الخالية من المخاطر مما يعزز مكانة الإدارة الرائدة ويدعم موظفي علاقات العملاء في توطيد علاقاتهم مع عملائهم.

الأسواق العالمية والخزينة

استمرت الأسواق العالمية والخزينة في أدائها القوي خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٩ حيث وصل إجمالي الإيرادات إلى ١,٢٥٢ مليار درهما للتسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٩. ويعكس ذلك، تحسن ظروف السوق العالمي، حيث أدى تحسن سوق الأسهم ووضع القيود على هامش الائتمان مع زيادة الطلب على الأوراق المالية المحلية إلى نشاط قوي في العمليات التجارية للعملاء.

نتورك انترناشيونال

تحسن دخل شركة نتورك انترناشيونال – إحدى الشركات التابعة للمجموعة والرائدة في مجال إصدار وإنجاز معاملات البطاقات – في الربع الثالث من عام ٢٠٠٩ بنسبة ١٠ % لتصل إلى ٢٤٧ مليون درهم مقارنة بالربع الثالث من عام ٢٠٠٨. ويعود هذا النمو في الدخل بشكل أساسي إلى زيادة بنسبة ٢ % في دخل البطاقات الجديدة وزيادة بنسبة ٢٥ % في دخل إنجاز معاملات البطاقات على الرغم من التحديات التي واجهتها الشركة بالسوق.

وشهدت التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٩ قيام كل من "نتورك انترناشيونال" و"أوبرثير تكنولوجيز" بافتتاح مشروعهما المشترك وهو "مكتب أوبرنت لإصدار البطاقات الخاصة" في دبي، و الذي يضم أحدث تقنية في دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال أمن البطاقات والتكنولوجيا المتخصصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، قامت شركة "نتورك انترناشيونال" بتوقيع اتفاقية مشروع مشترك مع "نتورك الكترونيك البحرين للمعاملات المالية" تهدف إلى مواكبة الطلب المتنامي في دول مجلس التعاون الخليجي لشركات وحلول إنجاز معاملات البطاقات المعترف بها عالميا مع الدفع بعملية تطور قطاع إصدار البطاقات عبر دول مجلس التعاون الخليجي.

وحافظت شركة نتورك انترناشيونال كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ على موقعها كأكبر مزود لخدمات دفع وإنجاز معاملات بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم في المنطقة بما تقدمه من خدمات لما يزيد عن ١٠,٠٠٠ تاجرا وانجاز معاملات بطاقات لـ ٤٧ مصرفاً ومؤسسة مالية في المنطقة.

مصرف الإمارات الإسلامي

كان التركيز الرئيسي لمصرف الإمارات الإسلامي في التسعة شهور الأولى من عام ٢٠٠٩ هو تعزيز الميزانية العمومية وإدارة المخاطر. وشهد الربع الثالث، ارتفاع ودائع العملاء لتصل إلى مبلغ ٢٠,٤ مليار درهم بزيادة بنسبة ٤% عن مستويات ٢٠٠٨ وانخفاض ذمم التمويل المدينة بنسبة ٦ % لتصل إلى ١٦,٧ مليار درهم، عن نهاية عام ٢٠٠٨.

وكان إجمالي العوائد (صافيا من حصة العملاء في الأرباح) للربع الثالث من عام ٢٠٠٩ قد وصل إلى ٦٣٥ مليون درهم بانخفاض بنسبة ١٦ % عن مستويات الفترة المقابلة من عام ٢٠٠٨.

وقام مصرف الإمارات الإسلامي بتوسيع شبكة فروعه بافتتاحه ٥ فروع جديدة خلال التسعة شهور الأولى من عام ٢٠٠٩ بحيث أصبح العدد الإجمالي ٣١ فرعا.

تقنية المعلومات والعمليات

لعبت إدارة تقنية المعلومات والعمليات دوراً كبيراً في عملية الانتقال الناجح لعملاء بنك الإمارات إلى النظام المصرفي الأساسي الجديد، " فينكال" في شهر مايو ٢٠٠٩ كما أنه يجرى الإعداد بشكل جيد لانتقال عملاء بنك دبي الوطني إلى نظام " فينكال" في شهر نوفمبر ٢٠٠٩ . وبالإضافة إلى ذلك الإنجاز وخلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٩، قام مركز تنفيذ العمليات بوضع آلية مركزية لخدمات الفروع ووحدات الأعمال المصرفية للشركات، وتزامن ذلك مع طرح نظام "أوراكل إي آر بي" ونظام إدارة علاقات العملاء الذي أدى إلى انخفاض شكاوى العملاء بنسبة ٤٦ % منذ تطبيقه.

وتم افتتاح مركز البرشاء رسميا في ٢٦ مايو ٢٠٠٩ والذي يعتبر القاعدة المركزية لأنشطة تقنية المعلومات والعمليات للإمارات دبي الوطني من حيث القوة البشرية والأنظمة. لقد تم تصميم هذا

المركز ليكون مركز امتياز يقدم عمليات قياسية تتصف بالكفاءة العالية ويعتمد الثقافة المؤسسية الموحدة عبر البنك. ويعتبر هذا المركز معياراً جديداً في المنطقة لإنجاز المعاملات بأساليب تكنولوجية متقدمة.

توقعات مستقبلية

شهد الربع الثالث من عام ٢٠٠٩ استمرار استقرار الاوضاع الاقتصادية المحلية والعالمية وثقة العملاء والمؤسسات بالسوق. وعلى الرغم من ذلك، تبدو في الأفق ملامح من التخوف والتحديات على المدى القريب ويستمر الإمارات دبي الوطني في سياسته الحذرة مع السعي لاستثمار أي فرص تظهر في الأجواء الحالية بما يحقق الربحية والكفاءة.

وستنتهي خلال العام الحالي، أكبر عملية اندماج مصرفي تشهدها المنطقة على الإطلاق، كما كان متوقعاً في موعدها المقرر، حيث تتقدم عمليات توحيد الاعمال بشكل يسبق المواعيد المحددة لها مما يعزز المركز الريادي الذي يتمتع به البنك.

إن الدمج مع الاستثمارات الأخيرة في تقنية المعلومات وأنظمة البنية الأساسية تمكن البنك من استثمار الفرص الجذابة التي تضيف القيمة لاستثمارات المساهمين التي قد تظهر في الأفق وتحقق المزيد من القدرة على تقديم أفضل الخدمات للعملاء وتعزز تواجدنا بالسوق.

-انتهى-

جوائز عام ٢٠٠٩:

- جائزة أفضل بنك في مجال الخدمات المصرفية الخاصة في الشرق الأوسط من "في آر إل" فاينانشيال نيوز (أكتوبر ٢٠٠٩)
- جائزة أفضل بنك في الأسواق الناشئة في الشرق الأوسط لعام ٢٠٠٩ من جلوبال فاينانس (أكتوبر ٢٠٠٩)
- أفضل بنك في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠٠٩ من جلوبال فاينانس (أكتوبر ٢٠٠٩)

- أفضل بنك في مجال التمويل التجاري في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ٢٠٠٩ من جلوبال فاينانس (أكتوبر ٢٠٠٩)
- أفضل بنك في مجال التحويل الأجنبي في في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام ٢٠٠٩ من جلوبال فاينانس (أكتوبر ٢٠٠٩)
- جائزة أفضل صفقة تجارية لعام ٢٠٠٨ من جلوبال ترايد ريفيو مجازين (يوليو ٢٠٠٨)
- جائزة أفضل بنك للخدمات المصرفية للافراد من مجلة "ذا بانكر" (يونيو ٢٠٠٩)
- جائزة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال عن فئة الخدمات المالية (أبريل ٢٠٠٩)
- جائزة 'أفضل بنك في الأسواق الناشئة في دولة الإمارات العربية المتحدة' من جلوبال فاينانس (مارس ٢٠٠٩)
- جائزة 'أفضل بنك مزود لخدمات التمويل التجاري' من جلوبال فاينانس (فبراير ٢٠٠٩)
- جائزة "أفضل مزود للتمويل الإسلامي للمنازل" من "سي بي اي فاينانشل وبانكر ميدل إيست" (فبراير ٢٠٠٩)
-

نبذة عن الامارات دبي الوطني:

الإمارات دبي الوطني (الرمز بسوق دبي المالي : الامارات دبي الوطني) هي أكبر مجموعة مصرفية في الشرق الأوسط من حيث الأصول. كما في 30 سبتمبر ٢٠٠٩ بلغ مجموع أصول المجموعة 291 مليار درهم وبلغت حصة المجموعة في السوق ٢٠,٥%.

وتقوم المجموعة بتقديم أعمال مصرفية رائدة للأفراد في الدولة من خلال شبكة فروعها التي تتجاوز 130 فرعا إضافة الى ما يزيد عن ٦٧٧ جهاز صراف الي. وتعتبر المجموعة اللاعب الرئيسي في مجال الأعمال المصرفية للشركات في الدولة حيث تبلغ حصتها في السوق 'خمس القروض المقدمة للشركات. كما تقوم المجموعة بتقديم الأعمال المصرفية الإسلامية والاستثمارية والخاصة وإدارة الأصول وعمليات الوساطة.

وتعمل المجموعة في الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر والمملكة المتحدة وجزيرة جيرسي ولديها مكاتب تمثيلية في الهند وايران وسنغافورة.

للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

ابراهيم سويدان
مباشر: 4112 609 4 00971
متحرك: 8937 653 50 00971

رامي لاوند
مباشر:2012204 4 00971
متحرك: 0729 842 50 00971

بن فرانز مارويك

مباشر:2012604 4 00971

متحرك: 00971 50 6581245

كاتي ديلاهونتي / ليزا جونسون

متحرك: 00971 50 1141981

متحرك: 00971 50 8581056